



تندوف: 2024-11-25

نيابة المديرية للدراسات في التدرج و التكوين المتواصل و الشهادات

## محضر إجتماع تنسيقي 2

انعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2024 و على الساعة 09.30 صباحا اجتماع تنسيقي لدراسة محاضر اللجان البيداغوجية التنسيقية 2 ، افتتح السيد المدير المساعد للدراسات بالمركز الجامعي علي كافي الاجتماع بكلمة ترحيبية بالحضور الكريم، ليعرض أهم النقاط التي سيتضمنها جدول أعمال المجلس والتي كانت كالتالي:

1. دراسة مضمون محاضر اللجان البيداغوجية رقم 02 لكل الأقسام

2. متفرقات

كما أوضح السيد المدير المساعد للحضور وخاصة لممثلي الطلبة الغاية والهدف من هذه اللقاءات التنسيقية لمراجعة وتحليل محاضر اللجان البيداغوجية لكل قسم بما يتيح للطلبة الإعلام عن أي خلل أو تأخر في تقدم الدروس و السير الحسن للعمليات البيداغوجية، وهذا لكون تقدم الدروس يعد بمثابة حجر الأساس في المسار البيداغوجي للطلاب خلال الموسم الجامعي، ولذلك لا بد من العمل وبشكل تشاركي بين الادارة و الطالب خدمة للصالح العام.

كما تمكننا هذه العملية من الوقوف على النقائص وكذلك الحالات الخاصة والتي يجب معالجتها و ايجاد لها الحلول المناسبة ،

البداية كانت بمعهد اللغة و الأدب العربي ، بالنسبة لتقدم الدروس في طور الماستر تم تسجيل نسبة 07 بالمئة في أحد المقاييس وهي نسبة ضعيفة قياسا مع عدد الاسابيع المدرسة وهي ستة أسابيع من أصل 13 أسبوع، وردت السيدة مديرة المعهد أن الأمر راجع لكون أن المقياس مؤطر من قبل أستاذة متعاقدة، و هذه الاخيرة كثيرة الغياب مما تسبب في تأخر الدروس في هذا المقياس.

في هذا الخصوص شدد السيد المدير المساعد للدراسات على ضرورة برمجة حصص تعويضية ، تداركا للأسابيع الاربعة الناقصة وفق رزنامة بيداغوجية بعيدة عن الحشو، بما يمكن الطالب من الاستيعاب العادي للدروس، وبشكل يتوافق مع الرزنامة الوزارية وهي استيفاء الثلاثة عشر



أسبوع ، كما أكد هذا الأخير على أن أي تأخر في تقدم الدروس راجع للأستاذ قد يترتب عليه تأجيل الامتحان الخاص بمقياسه .

وفي ذات السياق طلب ممثل طلبة الماجستير أداب عربي توضيح فيما يخص آلية التعويض في مثل هذه الحالات، وهنا أوضح له السيد المدير المساعد للدراسات أن برمجة التعويض تكون بإتفاق القسم مع ممثل الطلبة بما يضمن تحصيل بيداغوجي عادي للدروس.

كما تم تسجيل نسب عالية في بعض المقاييس و وصلت إلى غاية 76 بالمئة، الأمر الذي جعل السيد المدير المساعد يطالب السيدة مديرة المعهد بتوضيح ، وقد ردت السيد مديرة المعهد بأن الإدارة سجلت هذه المعطيات و النسب بناء على ما قدمه الاساتذة، وهنا اوضح السيد المدير المساعد أن متوسط الاسابيع الحالي هو ما بين 05 إلى 06 أسابيع وبتالي فإن النسب المقدمة و التي بلغت 76 بالمئة تشير إلى ان المقياس تجاوز فيه الاستاذ 9 أو 10 أسابيع وهو على مشارف اتمام المقرر للسداسي الحالي، و عليه فقد طلب من السيدة مديرة المعهد توجيه توضيح للأساتذة المعنيين بهذه النسب .

كما نشير أن ممثلة الطلبة تدخلت في هذا الخصوص مشيرة أن هذه النسب كانت بناء على السير العادي للحصص وليست نتاج حصص تعويضية اضافية.

وفي ذات السياق أكد السيد المدير المساعد للدراسات ضرورة توحيد ربط نسبة التقدم في الدروس بعدد الاسابيع المدرسة وليس بنسبة التقدم في محاور المقياس، وكلف مدراء المعاهد بإعلام رؤساء اللجان البيداغوجية والأساتذة بذلك.

تقدم طلبة السنة الاولى ادب بإنشغال مضمونه كثرة البحوث، و الذي تم الرد عليه بأن عملية تقييم الطالب في الاعمال الموجهة لابد فيها من شق خاص بالعمل الشخصي للطالب.

كما عرض كذلك من قبل ممثل طلبة السنة الثانية ماسترانشغال خاص بعدم توافق الاساتذة المشرفين على مذكرات التخرج مع الطلبة حول المواضيع المعالجة، هنا اوضح السيد المدير المساعد أن طريقة اسناد المذكرات للطلبة تمر عبر اجراءات واضحة أولا اقتراح المواضيع من قبل الاساتذة تم دراستها ثانيا أمام فرقة التكوين، تم المصادقة عليها ثالثا أمام المجلس العلمي و اخيرا الاعلان عنها ليختار كل طالب العنوان والاستاذ الموافق لرغبته.



تم تسجيل ايضا على مستوى محضر اللجنة البيداغوجية لمعهد الادب نسب تقدم عالية في الدروس لبعض المقاييس بسبب التعويض المسبق والذي بناء على تصريح السيدة مديرة المعهد تم تخصيص سجل خاص للتعويضات يسجل فيه الحصص المعوضة لكل أستاذ.

الأمر الذي دعا السيد المدير المساعد للتشديد على أنه ليس هناك إجراء يسمى التعويض المسبق للحصص، بأي شكل من الاشكال و الامر موجه لكل المعاهد، فالحالة الوحيدة للتعويض هي تواجد الاستاذ في تريض علمي أو المشاركة في تظاهرة علمية.

ايضا أشار السيد المدير المساعد إلى ظاهرة غياب الطلبة والتي باتت تشكل هاجس لكل المعاهد، بل امتد الأمر ليظال حتى ممثلي الطلبة و غيابهم عن حضور إجتماعات اللجان البيداغوجية، وهو الأمر الذي يعود بالسلب على الادارة و الطالب.

بعدها معهد الحقوق و العلوم السياسية، و البداية كانت مع نسب التقدم في الدروس إلى غاية الاسبوع الخامس من أصل 13 أسبوع.

لوحظ عدم وجود بعض النسب الخاصة ببعض المقاييس و هذا راجع لعدم ارسالها من طرف الأساتذة، و في هذا الخصوص طلب السيد المدير المساعد من مدير المعهد ضرورة استكمال هذه النسب و ارسالها قبل موعد اجتماع اللجنة البيداغوجية الثالثة، و هذا للوقوف على وضعية تقدم الدروس بشكل كافي.

و خص بالذكر على مستوى السنة الثانية ليسانس مقياس قانون الأسرة و القانون الجنائي و مقياس تقنيات البحث، و مقياس اللغة الانجليزية السنة الأولى ليسانس، أما بخصوص مقياس قانون الأسرة و القانون الجنائي و تقنيات البحث فقد أكدت ممثلة طلبة السنة الثانية ليسانس من خلال كلمتها أن تقدم الدروس في هذه المقاييس جد عادي و حضور الأساتذة منتظم و ليس هناك أي تأخر في الدروس، أما فيما يخص مقياس اللغة الانجليزية لسنة الأولى ليسانس فقد أوضح السيد مدير المعهد أن المقياس يعد من مقاييس الوحدات الأفقية التي تدرس عن بعد، و ان استاذ المقياس كان يواجه مشكل تقني على مستوى منصة التعليم عن بعد كون أنه لم يدرج المقياس كمسار تدريس بالمنصة.

تدخل السيد المدير المساعد ليشير أن مقياس اللغة الانجليزية يدرس استثناء بشكل حضوري، و عليه التزم السيد مدير المعهد بتواصل مع الاستاذ و برمجة الحصة حضوريا بشكل فوري.



كما تقدمت ممثلة الطلبة بالتماس للسيد المدير المساعد بتوفير أجهزة كمبيوتر محمولة، لفائدة الطلبة لمساعدتهم في حصص الاعمال الموجهة لعرض البحوث عبر جهاز الداتاشو، هنا أوضح السيد المدير المساعد للطلبة أن الادارة عملت على توفير أجهزة عرض الداتاشو لكل المعاهد وبشكل جد مقبول، أما فيما يخص أجهزة الكمبيوتر فسيتم رفع الانشغال للإدارة المركزية للدراسة.

أما عن نسب التقدم للسنة الثالثة ليسانس قانون عام وقانون خاص، فبالنسبة للقانون العام تم تسجيل نسبة 20 بالمئة في مقياس الوظيفة العامة وهي نسبة منخفضة، وهنا تدخل ممثل الطلبة للسنة الثالثة ليشير أن التقدم جد عادي فالمقياس المذكور وحضور الأستاذ منتظم، كما أوضح السيد مدير المعهد أن السبب بعض الاحيان راجع لغياب الطلبة الجماعي، وهنا أوضح السيد المدير المساعد أن الغياب الجماعي للطلبة يتم تسجيله بالقسم في سجل خاص مع نشر المحاضرة واعتباره بمثابة أسبوع تدريس للأستاذ.

أما عن القانون الخاص فقد، سجل عدم ادراج نسبة التقدم في كل من مقياس القانون الدولي الخاص ومقياس الموارث قانون الأسرة، وهنا ايضا تدخلت ممثلة الطلبة للسنة الثالثة قانون خاص، لتأكيد على الحضور المنتظم للأستاذين وتقدمهما في الدروس وبشكل جد عادي.

كما أنه وبما جاء في محضر اللجنة البيداغوجية لقسم الحقوق طور ليسانس لم يتم تسجيل أي انشغال.

أما عن طور الماستر فقد سجلت نسب مقبولة للتقدم في الدروس ماعدا نسبة 76 بالمئة في مقياس قانون العقود العامة للسنة الثانية ماستر، وقد طلب السيد المدير المساعد من مدير المعهد مراجعة الأمر مع الأستاذ المعني بالمقياس، خاصة مع غياب ممثل الطلبة.

الأمر الذي شدد عليه السيد المدير المساعد وهو حضور ممثلي الطلبة في مثل هذه اللقاءات لكي نقف على أهم الاشكالات ويجاد الحلول لها.

بعدها تم التطرق إلى معالجة مضمون محضر اللجنة البيداغوجية لمعهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، وكانت البداية بنسب التقدم في الدروس وقد تم تسجيل عدم ادراج نسب مقياسين لسنة الأولى ليسانس وهي مدخل العلوم القانونية والرياضيات.

في هذا الخصوص أوضح السيد مدير المعهد أن المقاييس قد تم اسنادهم لأستاذين متعاقدين فبخصوص مقياس الرياضيات، لم يتم التدريس للأسبوعين الماضيين وهذا راجع لعدم توافق



الطلبة مع الأستاذة المتعاقدة لكون تكوين الاستاذة فرنسي مما خلق صعوبة في التواصل مع الطلبة، وبالتالي اعتذرت عن مواصلة التدريس، وعليه سيتم نشر اعلان طلب تدريس هذا المقياس لتدارك الأمر، وأشار السيد مدير المعهد أن هناك استاذ ابدى موافقته لتدريس هذا المقياس بداية من السداسي الثاني.

و عليه فإذا تم تدارك التأخر بداية هذا الاسبوع، فسيكون الامر قد حل و إما أنه سيتم تأجيل الامتحان الخاص بهذا المقياس.

أما بالنسبة للنسب التقدم في الدروس الخاصة بالسنة الثانية ليسانس، فالنسب معقولة ماعدا غياب نسبة مقياس الأعلام الألي، وقد بين السيد مدير المعهد أن التأخر مرده التزامات الاستاذ بتأطير التظاهرات على مستوى المركز وسيتم تدارك هذا التأخير بالنسبة للطلبة.

أما عن السنة الثالثة ليسانس ايضا النسب المقدمة مقبولة، ماعدا غياب نسبة مقياس قانون الاعمال و عليه ضرورة الاتصال بالأستاذ لتقديم النسبة قبل انعقاد اجتماع اللجنة البيداغوجية الثالث .

من ضمن انشغالات طلبة السنة الاولى ليسانس صعوبة التدريس في المدرج F لوجود طاوولات و كراسي مكسورة، وهو الأمر الذي اكده مدير المعهد والذي أشار أن هذا الانشغال تم رفعه منذ بداية الموسم للإدارة المركزية .

أيضا طرح اشكال الصبورات و المسحات و الاقلام الغير قابلة للمحو وهي انشغالات تم رفعها أيضا للإدارة المركزية حسب السيد مدير المعهد .

طرح ايضا اشكال عدم تمكن الطلبة من ولوج منصة التعليم عن بعد، بالنسبة لمقياس مدخل العلوم القانونية، وهو اشكال دائم الطرح و قد تم معالجته باقتراح تدريس محاضرتين عن بعد و الثالثة حضورية لتلافي عد التأخر في الدروس.

كما اشار السيد المدير المساعد أنه قد تم برمجة العديد من دورات التكوين لفائدة الطلبة، و مع ذلك مزال الاشكال قائم، و عليه سيتم تكليف أستاذ مكون على مستوى كل معهد بالقاعة A3 وفق برنامج و رزنامة تعد لاحقا على مستوى كل معهد لتكوين الطلبة ، كما أوصى السيد المدير المساعد لمدراء المعاهد باتخاذ كل التدابير اللازمة لحل هذا الاشكال .



من ضمن مطالب طلبة السنة الثانية ليسانس تغيير استعمال الزمن ليوم الاربعاء، وقد كان رد السيد المدير لمساعد واضح في هذه النقطة بأنه ليس هناك وقت لتعديل استعمال الزمن ونحن في نهاية السداسي، وبالتالي الحفاظ عليه إلى غاية نهاية السداسي.

ايضا طرح اشكال عدم دراسة الطلبة لمقياس برمجيّات الاحصاء وقد بين السيد مدير المعهد أن الاستاذ تم برمجه بناء على طلبه ورغم ذلك فلم يلتحق إلى غاية يومنا هذا، وعليه سيتم تأجيل الامتحان في هذا المقياس مع بحث كيفية تغطية التأخر فيه.

كما طرح الطلبة امكانية تغيير توقيت اجراء اجتماعات اللجان البيداغوجية، وهو أمر تم معالجته بالتنسيق مع الاساتذة والطلبة.

ايضا تم طرح اشكالية استرجاع الوسائل البيداغوجية جهاز الداتا شو خاصة بعد الساعة الواحدة و الساعة الخامسة، و ارجاعها للقسم وهنا وضع السيد مدير المعهد أن الطالب جزء من الاسرة الجامعي و يتحمل مسؤولية استخدامه لهذا الجهاز خاصة بوجود سجل يوثق خروج و دخول الجهاز، و بعد التشاور مع مدراء المعاهد صرح السيد المدير المساعد أن الأمر سيناقش مع السيد الامين العام لدراسة لإيجاد حل لهذه المشكلة .

أما فيما يخص نسب التقدم لطور الماستر على مستوى معهد الاقتصاد، فإن النسب كانت متقاربة و معقولة ما عدا مقياس قانون المنافسة سنة الثانية ماستر، والتي سيتم برمجة حصتين لتدارك هذا التأخر حسب مدير المعهد ، كما تسجيل عدم تدريس مقياس برمجيّات الاحصاء لسنة الثانية ماستر ووجود خطأ بالمحضر مما يستوجب إعادة تصحيح المحضر حيث إلتم مدير المعهد بتصحيحه و إعادة إرساله .

كما تم تسجيل بعض الاخطاء في نسب التقدم في الدروس على مستوى بعض المقاييس والوحدات، مما يستوجب كملاحظة عامة وجهها السيد المدير المساعد لكل المعاهد ضرورة مراجعة محاضر اللجان البيداغوجية أولا على مستوى رئاسة القسم أو المدير المساعد للدراسات بالمعهد وثانيا أمام مدير المعهد و حل ما يمكن حله من المشاكل البيداغوجية ثم تحويلها إلى السيد مدير الدراسات للمركز الجامعي .

تم بعدها الانتقال الى معالجة محاضر اللجنة البيداغوجية لمعهد العلوم و التكنولوجيا، وكانت البداية بمحضر قسم الاعلام الألي بنسب التقدم في الدروس وقد كانت جد معقولة أما بالنسبة



لتخصص هندسة الطرائق فقد سجل ضعف في نسبة تقدم لمقياس الرياضيات اذ كانت النسبة 15 بالمئة فقط، وهو أمر راجع لغياب الطلبة وليس الاستاذ. على حسب تصريح السيد مدير المعهد، كما اوصى السيد المدير المساعد بضرورة تدارك هذا التأخير خاصة والمقياس تقني .

ممثّل طلبة ميدان العلوم والتكنولوجيا اشار الى ان تقدم الدروس يسير بشكل جد عادي ماعدا مقاييسين الاول تم تدارك التأخير ببرمجة حصص تعويضي لكون الاستاذ كان تربص علمي والثاني مقياس (تنظيم ومواصفات) لم يدرس بعد وهو مقياس مبرمج عن بعد،

كما اشار السيد المدير المساعد وبناء على اغفال ذكر بعض المقاييس إلى ضرورة ان تتضمن محاضر اللجان البيداغوجية كل المقاييس المدرسة اكانت حضورية أو عن بعد.

مما طرحه ممثّل الطلبة كانشغال هو تغيير في استعمال الزمن دون الرجوع واستشارة الطلبة في ذلك، كما أنه هناك اشكال في برمجة بعض الحصص، وفي هذا الخصوص تم احالة الامر على مدير المعهد لمحاولة معالجة الامر.

ممثّل طلبة السنة الثالثة إعلام آلي طلب توفير الانترنت على مستوى قاعة الاعلام الآلي، وهو الامر الذي صرح مدير المعهد أنه قد تم معالجة المسألة، كما طالب أستاذ مقياس الاقتصاد الرقمي ببرمجة حصة حضورية علما أن المقياس يدرس عن بعد، وقد التزم مدير المعهد بمعالجة الامر بالتنسيق واستاذ المقياس.

كما أكد السيد مدير الدراسات مرة أخرى أن برمجة حصص التعويض لا تكون إلا عن طريق الادارة وبعد إعلام الطلبة وأي تعويض خارج هذا الاطار لا يترتب عليه أي أثر للطلاب، ويلزم الاستاذ بإعادة برمجة الحصة، وهذا بعد أن قدم ممثّل طلبة السنة الثالثة اعلام آلي انشغال مفاده قيام أستاذ بتسجيل غياب جماعي للطلبة في حصة تعويضية ليس للطلبة علم بها.

على هذا تم اقفال محضر مجلس مديرية المركز على الساعة 12.30 زولا بذات التاريخ المذكور أعلاه.



المدير المساعد للدراسات في التدرج  
والتكوين المتواصل والشهادات  
الأستاذ الدكتور: فردي حماد